

قرار رئيس جمهورية مصر العربية**رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠٠٨****بشأن الموافقة على عقد الاتفاق التنفيذى**

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية
وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدات
برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة
بمنطقة مصر الوسطى - العليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر :**(مادة وحيدة)**

ووفق على عقد الاتفاق التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠
بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة
بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الهاشة
بمنطقة مصر الوسطى - العليا ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ شوال سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٤ أكتوبر سنة ٢٠٠٨ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ٢٠٠٨ م)

عقد اتفاق تنفيذى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة

**بشأن مساعدات برنامج الأغذية العالمى لخلق أصول ثابتة
للمجتمعات الهامشة**

برنامج الأغذية العالمى - البرنامج القطرى ٢٠٠٧-٢٠١١

البند الثالث :

**توفير سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الريفية
الفقيرة**

البند الفرعى : منطقة مصر الوسطى - العليا

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية (والتي سوف يشار إليها هنا فيما بعد «بالحكومة») وبرنامج الأغذية العالمى (والذى سوف يشار إليه هنا فيما بعد به «WFP») قد وقعا الاتفاقية الأساسية والخاصة بمساعدات برنامج الأغذية العالمى وذلك ضمن محتوى الاتفاقية التى وقعت بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨ وحيث إن برنامج الأغذية العالمى قد وافق على تقديم هذه المساعدة فى ضمن إطار وفى نطاق الشروط والأحوال الواردة بالبرنامج القطرى والمعتمد من المجلس التنفيذى والمقدم لحكومة مصر فى أكتوبر ٢٠٠٦ وفى نطاق خطة العمل للبرنامج القطرى والموقع من كل من معالى وزير الزراعة واستصلاح الأراضى نيابة عن الحكومة المصرية ومدير المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بمصر نيابة عن البرنامج .

وحيث إن الحكومة قد طلبت مساعدة البرنامج فى تنفيذ المكون الثالث للبرنامج القطرى وهو «المساندة فى سبل العيش وتكوين الأصول لفقراء الريف فى مصر الوسطى والعليا» (والمشار إليها هنا فيما بعد «بالمشروع») ولذلك ولرغبة كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فى تبادل التعاون من خلال المشروع السابق ذكره قد وافقا على ما يلى :

(البند الأول)

الغرض من ووصف المشروع ومساعدة برنامج الاغذية العالمى

(١-١) مضمون سياسة المشروع :

يخاطب هذا المشروع مشكلة انعدام الأمن الغذائى والتي نجمت عن الفقر المدقع فى مناطق مصر العليا وذلك من خلال استعراض أفضل الممارسات لمساعدة واضعى السياسة فى حكومة مصر وتستهدف هذه السياسة زيادة مستويات الدخل وبالتالي تسمح بفتح طريق لتحقيق الأمن الغذائى بمناطق مصر العليا وسوف يتحقق ذلك من خلال مساعدة المجتمعات الريفية التى تعاني من الفقر على خلق أصول مادية بشرية واجتماعية والتي ستسهم فى زيادة دخل تلك المجتمعات من الزراعة والثروة الحيوانية والأنشطة المكملة لها

ويتنفيذ ذلك سوف يتمكن المشروع من مساعدة حائزى الحيازات الزراعية الصغيرة على تحسين التنوع المحصولى لزراعاتهم ، زيادة فرصة التعامل مع الأسواق وتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد وأيضاً تحسين الإنتاجية فى مجالاتها المختلفة والقائمين بها ، كما تهتم هذه السياسة بتوضيح أفضل الممارسات لخلق فرصة عمل فى هذا القطاع الخاص بالفقراء وغير الحائزين على أراضى زراعية وخاصة المرأة والمخريجين الذين يعانون من البطالة .

(٢-١) تحليل المشكلة :

لقد استفادت مصر على مدى السنتين السابقتين من النمو الاقتصادى الذى بلغ من ٣ إلى ٦٪ سنوياً ، ومع ذلك فإن هذا النمو يخفى وراءه تغييرات خاصة فى مواقع هامة وفى حين بلغ النمو الاقتصادى حوالى ٨٪ فى مناطق الحضر تعرضت مناطق أخرى مثل مصر العليا لتأثير سلبى على معدل النمو لدخل الفرد ومازالت محافظات مصر العليا تسجل على أنها أكثر المحافظات التى تعاني من عجز الموارد والشروط الأساسية التى تكفل مركزاً متكافئاً لأفراد المجتمع كما أنها أكثر الأقاليم تعرضاً لعجز الأمن الغذائى بالدولة حيث إن نسبة حوالى ٢٠,٣٤٪ من التعداد السكانى بتلك المحافظات يعيش دون خط الفقر وأن حوالى ٤٠,٣٦٪ من التعداد يستهلك معدلات أقل من الأساسيات اللازمة لاحتياجاتهم الغذائية اليومية المفروض وإن حوالى ٥٥٪ من فقراء مصر يعيشون فى إقليم مصر العليا وتمثل محافظتى سوهاج وأسيوط أكثر المحافظات التى تعاني من أسوأ معدلات التنمية وانتشار الفقر .

وتتفاقم معدلات الفقر فى هذا الإقليم نتيجة لتفتت الحيازة الزراعية وتحويلها إلى حيازات فى منتهى الصغر وبما يمكن القول معه إن حوالى ٤٧٪ من حائزى تلك الحيازات (أقل من فدان) يعتبروا من شريحة المعدمين أو غير الحائزين على حيازات زراعية فى حين حوالى ٣٥٪ تتراوح الحيازة الزراعية بينهم ما بين فدان إلى ثلاثة أفدنة .

وتمثل الحيازات الصغيرة أكثر من ٥٠٪ من إجمالي قيمة الأراضي الزراعية في إقليم مصر العليا وهو ما يشير إلى أهميته على المستوى القومي فيما يتعلق بقيمة الأصول والاحتمالات المستقبلية الزراعية ، لقد تم تصنيف المزارعين الحائزين على حيازات زراعية صغيرة (فدانين أو أقل) كنموذج للفقر حيث يعانون من ضآلة العائد من الزراعة وذلك نتيجة لحجم الحيازة مقترنة باختيار نوع المحاصيل الفقيرة في عائداتها الاقتصادية وكذلك الخدمات الإرشادية غير المناسبة غير قادر على شراء ثروة حيوانية كما لا توجد لديه السبل للحصول على تمويل صغير .

ونتيجة للفقر السائد يعاني فقراء سكان الريف بإقليم مصر العليا من صعوبة توفير التغذية المناسبة وقد تبين من الدراسات الميدانية على المستوى القومي أن حوالي ١٥,٦٪ من الأطفال تحت سن خمس سنوات يعانون من التغذية في حين تصل النسبة بين أطفال المناطق الريفية في إقليم مصر العليا أكثر من ٢٠٪ والتي تعاني ٥٪ منهم من الهزال وحوالي ١٢٪ منهم يعانون من نقص الوزن مقارنة بالمعدلات الطبيعية للأطفال في نفس مرحلة العمر ، كما أسفر المسح الميداني المنفذ حديثاً بمعرفة برنامج الأغذية العالمي في مواقع عمل مشروعاته بإقليم مصر العليا عن ظهور مؤشرات واضحة لنقص فيتامين (أ) بين حوالي ٣٠٪ من السيدات وانتشار الأنيميا في حوالي ٩٠٪ و ٩٧٪ بين الأمهات والأطفال تحت سن خمس سنوات على التوالي كما أظهر المسح الميداني أيضاً أن حوالي ٢٥٪ من الأطفال بمنطق عمل مشروعات البرنامج تعاني من نقص الوزن والهزال الذي صنّف على أنه ظاهرة متكررة في ١٣٪ من الحالات التي تم بحثها .

ولمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة تشجع الأسر الفقيرة أطفالها خاصة الصبية على العمل كما تحرم الفتيات منهم من التعليم الأساسي هذا بالإضافة إلى قيامهم بدفع قيمة المشتريات لاحتياجات الأسرة بالأجل مقتصرين على الحد الأدنى من الكم والنوع في غذائهم كما يشتركون فيما يسمى بنظام الجمعية وذلك بدفع مبلغ شهري لمدة محددة لمجموعة مجددة ويتم قبضها بالتناوب .

إن انتشار الفقر وأمراض سوء التغذية في صعيد مصر مظهر يتناقض مع تطبيق الحكومة لبرنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومي لمواد غذائية محددة وينفذ تحت شعار حماية المستهلك الفقير حيث إن تلك الفئات الفقيرة والضعيفة في صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج التي مازالت تمثل عبئًا على العجز الموجود بالفعل في الموازنة وميزان مدفوعات للدولة والذي يقدر بما يزيد عن ٧ مليار دولار و ٣١,٥ مليار دولار على التوالي . وتقوم الحكومة المصرية حاليًا بإصلاح هذه البرامج (بطاقات التموين) حتى يصل الدعم لمستحقيه من الفقراء دون غيرهم بالإضافة إلى تحسين نوعية المواد الغذائية المقدمة . وفي هذا الشأن يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يساعد على سد تلك الفجوة وتقديم مساعداته للفقراء المعدمين لحين قيام الحكومة بالانتهاء من إصلاح برامج الدعم الغذائي .

إدراكًا منها لحالة الفقر السائدة في صعيد مصر ، خططت الحكومة لمواصلة زيادة الاستثمارات المتدفقة إلى هذه المنطقة خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١١) وهو الاتجاه الذي بدأ في الخطة الخمسية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) كما تعمل الحكومة على تطبيق سياسة اللامركزية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المالية والتنمية بهدف زيادة كفاءة استخدام الاستثمارات العامة .

(٣-١) المساعدات السابقة لبرنامج الأغذية العالمي لدعم الفئات الهشة :

يقدم برنامج الأغذية العالمي دعمه لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في سياستها لتوطين شباب الخريجين الذين يعانون من البطالة وصغار المزارعين وتمليكهم أراضي صحراوية جديدة لاستصلاحها ، قام البرنامج بمساعدة سلسلة من المشاريع الاستيطانية على أراضي الاستصلاح الجديدة في مصر بتكلفة إجمالية حوالي ٣٠٠ مليون دولار ، وقد غطت هذه المساعدات خلال الـ ٢٨ سنة الماضية حوالي ٣٢٪ من إجمالي الأراضي المستصلحة حديثًا حيث تم توطين ١٦٦ أسرة حتى الآن . لقد تركزت مساعدات برنامج الأغذية العالمي على الأراضي الجديدة التي تقع في المناطق الواقعة على دلتا النيل في مصر السفلى .

لقد أجريت العديد من الدراسات لتقييم أثر هذا المشروع بما فى ذلك التقييم المرحلى الذاتى (أبريل ٢٠٠٤) ودراسة آثار المشروع (مايو ٢٠٠٥) وتقرير المراجعة الداخلية (يوليو ٢٠٠٥) وتقرير متابعة البرنامج القطرى (نوفمبر ٢٠٠٥) حيث أكدت جميعها المساهمة الإيجابية لبرنامج الأغذية العالمى فى دعم الفقراء المعدمين ، وخاصة أثناء المرحلة الأولى من استيطانهم ، وعلاوة على ذلك فقد أشارت تلك الدراسات إلى ضرورة دعم الفئات الأكثر هشاشة فى صعيد مصر من خلال مساعدتهم على إقامة الأصول وزيادة دخلهم من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات التكميلية إلى أن تصبح مكتفية ذاتياً ، تضمن هذا العقد التنفيذى دمج للدروس المستفادة التى أوصت بها بعثات التقييم المختلفة .

(١-٤) مبررات مساعدات برنامج الأغذية العالمى :

يخاطب هذا المشروع مشكلة انعدام الأمن الغذائى والتى نجمت عن الفقر المدقع فى مناطق مصر العليا وذلك من خلال زيادة مستويات الدخل من الأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والذى بدوره سوف يحقق إنتاجية ذات قيمة عالية مما يسمح بفتح طريق لتحقيق الأمن الغذائى بمصر خاصة إذا تم تطبيقه على المستوى القومى ، وسوف يتحقق ذلك من خلال مساعدة المجتمعات الريفية التى تعاني من الفقر على خلق الأصول الأساسية اللازمة لحياتهم وبمساعدة حائزى الحيازات الزراعية الصغيرة على تحسين التنوع المحصولى لزراعاتهم ، زيادة فرصة التعامل مع الأسواق وتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد وأيضاً تحسين الحدية الإنتاجية للأراضى الزراعية هذا بالإضافة إلى توفير مصدر لدخل الزوجة وأسر المعدمين . يساعد هذا المشروع عدد من المجتمعات الهاشة بمنطقة مصر الوسطى العليا على خلق وامتلاك وإدارة الأصول الضرورية لاستمرار معيشتهم بالإضافة إلى توفير التدريب والمساعدات الفنية والتمويل الصغير ، يصرف المنتفعين حوالى ٧٠٪ من دخلهم على توفير الغذاء ولكن مع وجود المعونة المقدمة من برنامج الأغذية العالمى فإنهم يستطيعون توفير نسبة كبيرة من أجورهم وتوجهها لتحسين ظروفهم المعيشية .

تقوم الحكومة المصرية بتطبيق برنامج شامل يعمل على توفير الدعم الحكومى لمواد غذائية محددة وينفذ تحت شعار حماية المستهلك الفقير ومع ذلك فإن الفئات الهشة الفقيرة فى صعيد مصر غير قادرة على الاستفادة الكاملة من تلك البرامج لأنها لا تصل إلى مستحقيها . وتقوم الحكومة المصرية حالياً بإصلاح هذه البرامج حتى يصل الدعم لمستحقينه من الفقراء دون غيرهم بالإضافة إلى تحسين نوعية المواد الغذائية المقدمة ، وفى هذا الشأن يمكن لبرنامج الأغذية العالمى أن يساعد على سد تلك الفجوة الغذائية لعدد ٥٠٠٠٠ ألف فرد فى محافظات صعيد مصر لحين قيام الحكومة بالانتهاء ومن إصلاح برامج الدعم الغذائى وقيام الدولة بزيادة مبالغ الإنفاق العام الموجه لتلك المناطق .

٢ - أهداف ومخرجات المشروع :

(١-٢) الأهداف طويلة المدى :

تمشياً مع استراتيجية الحكومة المصرية لتنمية المناطق الريفية والتزامها نحو زيادة الاستثمار فى منطقة صعيد مصر فإن الأهداف طويلة المدى لهذا المشروع تشمل مساعدة الأسر والمجتمعات الفقيرة التى تعاني دائماً من نقص الغذاء على زيادة دخلهم من العائد الزراعى والثروة الحيوانية وتوفير الخدمات الأساسية من خلال خلق أصول مادية واجتماعية وبشرية .

(٢-٢) الأهداف المباشرة للمشروع والتي تتمثل فيما يلى :

(أ) تمكين المجتمعات الهشة من خلال دعم المنظمات المجتمعية وتشجيع الاستقلالية الفردية اقتصادياً .

(ب) خلق أصول مادية تساعد على تحسين مستوى المعيشة داخل تلك المجتمعات .

(ج) العمل على زيادة دخل الأسر من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية وتحسين الخدمات الأساسية .

(د) توفير فرص التدريب للمتفعين لتحسين مهاراتهم ورفع درجة الوعى لديهم لأهمية العادات الغذائية والصحية السليمة .

(٢-٣) الاهداف غير المباشرة المحققة من خلال شركاء برنامج الاغذية العالمي :

- (أ) خلق قنوات الاتصال بين المزارعين من جهة وموردى القطاع الخاص والمصدرين وبائعى التجزئة من جهة أخرى لتحسين دخل المزارع من الزراعة والإنتاج الحيوانى .
- (ب) توفير التمويل الصغير من خلال الوسائل التجارية وصندوق التنمية .
- (ج) تطوير تكنولوجيا ما بعد الحصاد مثل مصانع تغليف المواد الغذائية المجمدة والمتاجر التى تستخدم مناطق عمل المشروع .

(٢-٤) المخرجات المتوقعة :

- (أ) دعم وتمكين عدد ٢٠ مجتمع من المجتمعات الهاشة بما يعود بالنفع على ٢٠٠٠ أسرة منتفعة على الأقل .
- (ب) تطوير الأصول الزراعية لعدد ١٠ مجموعات زراعية بما يعود بالنفع على ١٠٠٠ مزارع على الأقل .
- (ج) تقديم الدعم فى مجالات التغذية الصحة العامة والصرف الصحى فى بعض المجتمعات الهاشة بما يعود بالنفع على ٢٠٠٠ منتفع على الأقل .
- (د) توفير فرص لعمل المشروعات الصغيرة ذات العائد بما يعود بالنفع على ٤٠٠ منتفع على الأقل .
- (هـ) خلق أصول مادية بما يعود بالنفع على ٢٠٠٠ منتفع على الأقل .

(٢-٤) الأنشطة :

سيتم تنفيذ المخرجات سالفة الذكر عن طريق تنفيذ الأنشطة التالية:

مخرج ١ - تمكين المجتمعات الهاشة :

يتم تمكين تلك المجتمعات للمشاركة فى جميع مراحل التخطيط والمتابعة والتقييم للمشروع ، كما سيتم تطبيق دليل تنمية المجتمعات بالمشاركة والذي تم تطويره بالتعاون مع هيئة التنمية الألمانية (GTZ) ، لأكثر مدى ممكن . تدريب ٣٠ ممثل بل أكثر من ذلك سوف يتم عن المؤسسات المجتمعية المحلية على مهارات التفاوض والاتصال وإدارة الأعمال والضوابط التنفيذية والمالية الداخلية وكذلك تكنولوجيا المعلومات .

كما سيتم التأكد على مشاركة السلطات المحلية على مستوى المحافظة وذلك من خلال تشكيل لجنة على مستوى المحافظة تتناول المسائل الاستراتيجية لإدارة المشروع وسوف ينضم لهذه اللجنة ممثلين عن المحافظة والمؤسسات المجتمعية والقطاع الخاص .

مخرج ٢ - خلق أصول مادية :

خلق أصول مادية تعمل على زيادة الدخل من الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات والخدمات المعاونة التي سيتم إنشاؤها تحت شعار الغذاء مقابل العمل . وتشمل تلك الأصول الصوب الزراعية والمزارع الإرشادية والمشاتل وبنوك المواشى والتجهيزات الخاصة بمعاملات ما بعد الحصاد ومراكز التدريب ومصانع تعليب المنتجات المجمدة .

مخرج ٣ - حصول المنتفعين على المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من

النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة :

الاستعانة بخبراء مؤهلين تأهيلاً عالياً من مركز الزراعة الحيوية بأسوان والجامعات والمراكز البحثية ذات الشهرة لتوفير دورات تدريبية نظرية لمجموعة تصل إلى حوالى ٢٠ مهندس إرشاد زراعى ، وعقب تلك الدورات يتم تدريب هؤلاء المهندسين بالإضافة إلى ٢٠٠ منتفع ميدانياً فى الحقول الإرشادية ، ويتم تعيين هؤلاء المهندسين للاستعانة بهم فى خدمة المنتفعين طوال مدة المشروع .

تدريب الفقراء المعدمين غير العاملين خاصة النساء على أفضل وسائل القطف وخدمات ومعاملات ما بعد الحصاد مثل الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين حيث تحتاج تلك المعاملات إلى مهارات عالية خاصة فى تلك المناطق وقد وضح ذلك فى تطبيقات التدريب المجتمعة لبرنامج الأغذية العالمى . وتدريب النساء على الوسائل الحديثة لزيادة إنتاج الثروة الحيوانية .

تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط من مزرعة إلى مزرعة لـ ٢٥ فرد من أعضاء جمعيات تنمية المجتمع والتي بدورها ستعمل على نشر الوعى فى مجتمعاتهم وفقاً لخطط متفق عليها .

إنشاء مراكز تسويق زراعية لإمداد المزارعين بآليات التسويق ومعلومات عن أسعار السلع بالأسواق وتوفير دورات تدريبية على التدرج والتعبئة والتسويق وتوفير الخدمات اللازمة لربط المزارعين بالمصدرين والموردين ومصنعي الأغذية من القطاع الخاص .
تدريب الخريجين الذين يعانون من البطالة فى أكثر المناطق فقراً وتأهيلهم للعمل فى مراكز التسويق أو أنشطة معاملات ما بعد الحصاد .

توفير فرص للحصول على قروض صغيرة للمنتفعين لتمويل المشروعات الصغيرة ذات العائد فى مجالات الزراعة وإعادة تدوير المخلفات وتربية الحيوانات والخدمات المعاونة الأخرى .

مخرج ٤ - اكتساب المنتفعين للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم :

توفير التدريب على المهارات الحياتية اللازمة مثل محو كل من الأمية والأمية الرقمية التعرف على طرق الاتصال ومناهج المشاركة مع إثارة الوعى لأهمية دور الريادة بين المنتفعين حيث من المخطط أن يتولى هؤلاء المتطوعين النساء فى مجتمعاتهم .

تنظيم حملات توعية صحية وغذائية بالتعاون مع المعهد القومى للتغذية وبعض الإدارات الصحية الأخرى فى مجالى الصحة والغذاء كما سيتم اختيار ٤٠ متطوع بحد أقصى وتدريبهم على بعض المهارات المتعلقة بالصحة والغذاء مثل تدريب القابلة (الداية) وتدريب المنتفعين على الإسعافات الأولية .

٣ - الفائدة العائدة من المشروع والمستفيدين منه :

(١-٣) أسلوب ومعايير اختيار منتفعى المشروع :

يقدر إجمالى عدد المستفيدين من المشروع بحوالى ٣٠,٠٠٠ نسمة يمثلون من أكثر سكان محافظات مصر الوسطى العليا هشاشة منهم نسبة حوالى ٣٠٪ من السيدات . تعطى أولوية لأكثر المناطق هشاشة فى محافظتى أسيوط وسوهاج وكلما توافرت المصادر

كلما سيتم إضافة مناطق من بنى سويف والفيوم . فيما يلي جدول يوضح قائمة بالمحافظات المدرجة فى المشروع وعدد المنتفعين فى كل محافظة :

المحافظة	عدد الأسر	عدد المنتفعين
١ - المحافظات التى لها أولوية :		
- سوهاج	١٠٠٠	٥٠٠٠
- أسيوط	١٠٠٠	٥٠٠٠
٢ - محافظات أخرى :		
- الفيوم	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
- المنيا	١٥٠٠	٧٥٠٠
- بنى سويف	١٥٠٠	٧٥٠٠
إجمالى	٧٠٠٠	٣٥,٠٠٠

يتم اختيار القرى والمجتمعات بالتشاور بين برنامج الأغذية العالمى والجهاز المنوط بإدارة مشروعات مساعدات برنامج الأغذية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى واللجنة الإشرافية ويتم اختيار تلك المجتمعات بناءً على مدى هشاشة المجتمع (الفقر وحالات سوء التغذية) واحتمالات تنفيذ المشروعات التنموية بها (يكون المؤشر عليها هو وجود الموارد البشرية والطبيعية) .

يتم تنفيذ خطة العمل التنموية الخاصة بكل مجتمع بناءً على تطبيق منهج المشاركة بدعم من المشروع وبرنامج الأغذية العالمى وسوف تشمل خطط العمل على الأهداف والأنشطة والنتائج والجدول الزمنى للأنشطة وتوزيع الأدوار والمسئوليات وعدد المنتفعين والمدخلات المطلوبة (بما يشمل الخامات والخبرات والمعونة الغذائية المطلوبة) . تقوم اللجنة الإشرافية بمراجعة خطة العمليات وعمل التعديلات اللازمة فى ضوء الأهداف التنموية لكل محافظة والموارد المتاحة للمشروع ويتم إرسال الخطط التنموية المجتمعية للمشروع وبرنامج الأغذية العالمى للمراجعة والتصديق .

وبمجرد اعتماد خطة العمليات سوف يشترك أعضاء من المؤسسات المجتمعية المحلية والشخصيات القيادية داخل المجتمع فى الاختيار الفعلى للمنتفعين حيث يكون قائماً على محددات تشمل الفقر ، الحالة الغذائية ، النوع الاجتماعى ، الحضور والتواجد الدائم ، والحس الانتمائى للمجتمع موضوع المساعدة من المشروع ، مدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها والأهداف التى يركز عليها المشروع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه. ويتم تطوير معايير الاختيار بواسطة كل من برنامج الأغذية العالمى والجهاز المنوط بتنفيذ مشروعات برنامج الأغذية العالمى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى واللجنة الإشرافية وبعد ذلك يتم إشراك المؤسسات المجتمعية التنموية .

(٢-٣) الفوائد العائدة من المشروع :

تتضمن فوائد المشروع توفير حصة غذائية للمنتفعين وأسرههم يتم توزيعها على أساس المشاركة الجدية فى الأنشطة الواردة فى خطة العمل وهى أنشطة التدريب والاستفادة من نشاط القروض والاستفادة من الأصول المادية التى سيتم الحصول عليها نتيجة لزيادة الدخل بموجب هذا المشروع ويقدم برنامج الأغذية العالمى المعونة الغذائية لأسر المنتفعين على أساس ربع سنوى والتى تقدر قيمتها الشهرية بـ ٢٥ دولاراً ويبلغ إجمالى حجم المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج ٣٢٠٠ طن ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج .

يتم ربط المعونة الغذائية بالفوائد العائدة من المشروع مثل التدريب والخدمات الإرشادية والأصول الزراعية وتوفير التمويل الصغير ، وبالنسبة للمساعدات غير الغذائية سيتم تحديدها من خلال تطبيق منهج المشاركة حيث إنها ستختلف من مجتمع لآخر .

إن الفائدة الأشمل للمشروع هى تحفيز الهيئات المحلية التابعة للحكومة المصرية على تطبيق مفهوم اللامركزية أثناء تنفيذ الأنشطة التنموية فى المجتمعات الريفية .

(٣-٣) الاهتمام بالنوع الاجتماعى (الجندر) وأثره على المرأة :

تحتل المرأة مركزها فى اهتمامات المشروع وخاصة اللاتى يتعرضن لمخاطر الاتجار وضحايا الهجرة الداخلية .

ضمان استفادة المرأة من أنشطة المشروع بشكل متكافئ مع الرجل .

تحقيق قواعد المساواة بين الجنسين فى مجال توزيع المعونة الغذائية والاستفادة من أنشطة المشروع . وسوف يسعى برنامج الغذاء العالمى بكافة السبل لتحقيق ضمان تمثيل المرأة فى لجان إدارة مشروعات الأنشطة المختلفة ولجان توزيع المعونة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ ، وقد يصعب تحقيق ذلك فى كل مناطق عمل المشروع إلا أن البرنامج سيعمل على وضع خطط بديلة لجعل صوت المرأة مسموعاً .

زيادة الوعى بالتغذية المناسبة لكل من المرأة والطفل .

ضمن الأهداف الهامة المتعددة التى يسعى المشروع إلى تحقيقها يأخذ نشاط رفع كفاءة مهارة المرأة فى مجال محو الأمية الرقمية والمهنية واستخدام الحاسب الآلى واستخدام اللغة الإنجليزية موضعه الهام على رأس أهداف المشروع بصفة عامة ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التعاون هيئة محو أمية الكبار وهى هيئة حكومية معتمدة وكذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

(٤-٣) اهتمامات البيئة :

من المتوقع أن يؤثر المشروع إيجابياً على البيئة من خلال تدريب المزارعين على استخدامات نظم الزراعات وطرق الري الصديقة للبيئة والتى تفى فى نفس الوقت بمتطلبات السوق المحلى ومعايير التصدير ، كما سيعمل المشروع على نشر الوعى الصحى والمرافق الصحية فى القرى المستهدفة ومن المتوقع أنه لن تكون هناك أية آثار سلبية تذكر فى المناطق التى ينفذ بها مشروعات برنامج الأغذية العالمى .

(المادة الثانية)

تعهدات برنامج الأغذية العالمى

إضافة إلى الشروط والبنود التى تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما ... يتولى برنامج الأغذية العالمى الوفاء بتعهداته على النحو التالى :

١ - تقديم المعونة الغذائية :

(١-١) وفقاً لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بذاتها بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الأغذية العالمى للحكومة المصرية السلع الغذائية (يتم التسليم فى الميناء فى حالة توريد المعونة من الخارج بينما يتم تسليمها بالمخازن فى حالة شرائها من السوق المحلى) وفيما يلى بيان بكميات المواد الغذائية والتى تقدر قيمتها الإجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والخبير المصفى والإشراف المحلى) ٧٩٠, ٢٠٠, ٧ دولاراً أمريكياً:

١ - ١١, ٤٩٨	طن متري من دقيق القمح .
٢ - ٧٦٧	طن متري زيت نباتى .
٣ - ١, ٢٧٨	طن متري عدس .
٤ - ٥١١	طن متري سكر .
٥ - ١٢٨	طن متري ملح .

(٢-١) تتنوع المواد الغذائية المذكورة بعاليه وفقاً للعادات الغذائية المحلية وهى تمثل حجم تمويل المشروع وأغراضه المتفق عليها . وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقاً لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمى ومحلياً بالدولة المتلقية . وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية .

(٣-١) وفقاً للمتاح من الموارد الغذائية يوفر برنامج الأغذية العالمى مواد المعونة

وحتى تاريخ انتهاء هذا المشروع .

(٤-١) تحدد الشحنات طبقاً للمتاح من السلع المذكورة بعاليه وفقاً لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير في مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقاً لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة .

(٥-١) قد يحدث تغير في مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محلياً (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج يتعهد بشراء هذه السلع من السوق المحلي .

(٦-١) يتعهد برنامج الأغذية العالمي بأن يخطر الحكومة المصرية بقدر الإمكان وبصورة منتظمة بما يتحقق من ترتيبات خاصة بتوريد السلع الغذائية .

(٧-١) يتخذ برنامج الأغذية العالمي كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها في مادة ٢ فقرة (١-١) كما يتولى إقامة الدعوى القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً إلى تقرير الخبير المصفي المكلف من قبل البرنامج ويتم الاستلام وفقاً لسلامة وصول السلع وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية في حالة وجود عجز في الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن خمسة في المائة فُقدت أو تلفت أثناء شحن الكمية وخاصة حالة انتهاء العمل بالمشروع ومازالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع .

٢ - الخدمات الإشرافية والاستشارية :

(١-٢) يتعهد برنامج الأغذية العالمي بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفي المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من خلال الإطار العام لتنفيذ المشروع .

(٢-٢) قد يقدم برنامج الأغذية المساعدة الفنية في دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خدمات استشارية لتدريب العاملين من شركاء البرنامج ميدانياً في مجالات الإدارة بالنتائج وكيفية عمل المبادرات الشخصية وتنمية المجتمع بالمشاركة وأنشطة المتابعة والتقييم والجندر وذلك وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

(٢-٣) يعمل المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما يقدم المشورة والنصح لمدير / مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات :

(أ) الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية .

(ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع .

(ج) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى .

(٢-٤) لتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء

عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد التقارير الربع سنوية

والتقارير المتعلقة بمراحل تنفيذ المشروع كما هو موضح بملحق (٢) ومتابعة

المشروع وفقاً لمؤشرات الأداء المقترحة فى ملحق (١) .

يتعهد موظفو مكتب البرنامج القطرى لعمل ما يلى بالتعاون مع المدير

التنفيذى للمشروع :

١ - زيارات متابعة ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢ - زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة وذلك لمقابلة

السلطات المحلية فى المنطقة أو على مستوى القرية بما يشمل هيئات المشروع

على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرههم .

يقوم الموظف المسئول بمكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية

وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم

تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

يقوم المكتب القطري لبرنامج الأغذية العالمي بإخطار ممثلي الجهات المانحة وممثلي المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال ما يلي :

١ - المكاتبات الرسمية .

٢ - الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة .

٣ - الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التي يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

يقوم المكتب القطري بالتشاور مع المدير التنفيذي للمشروع بإعداد زيارات ميدانية توضيحية خاصة للمناطق التي يتم اختيارها لممثلي الجهات المانحة المهتمة بنشاط البرنامج أو التي يمكن أن تقدم خدمات تنمية ذات الصلة لمواقع يتم اختيارها بين المكتب القطري للبرنامج ومدير المشروع ، كما يقوم المكتب القطري للبرنامج بدعوة ممثلي الجهات المانحة للمشاركة في زيارته الميدانية المنتظمة لمواقع عمل المشروع .

يلعب البرنامج القطري دوراً هاماً للحصول على مصادر تمويل من جهات مانحة أخرى والتي يمكن الاستفادة منها في دعم أنشطة المشروع وفي هذه الحالة تتعاون وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ممثلة في الجهة المنفذة للمشروع مع الشركاء الجدد في تنفيذ الأنشطة الممولة من تلك المصادر .

٣ - متابعة وتقييم المشروع =

(١-٣) يقدم المكتب القطري خلال مدة المشروع تقريراً سنوياً وفقاً للمعايير التي يجدها برنامج الأغذية العالمي ، كما يقوم المكتب القطري بعمل التقارير الخاصة بحركة السلع وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها تحت نظام حركة السلع وتحليل العمليات ، ويقدم المكتب تقاريره المالية بما يشمل حسابات المشروع بما يتماشى ومعايير نظام المعلومات الدولية .

(٣-٢) وفى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره ، يشمل هذا التقييم عدة موضوعات مثل المتفاعلين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات ، كما يشمل أيضاً تحقيق الأهداف الأساسية بما يعنى القضاء على الفقر والتنمية الزراعية المستدامة ومدى جدوى المعونة الغذائية وأيضاً يتم إيجاز النتائج والتوصيات فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات المختلفة .

(المادة الثالثة)

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى ، كما ذكر سالفاً فى هذا العقد التنفيذى ، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

١ - تنفيذ وإدارة المشروع :

(١-١) تتعهد الحكومة بموجب هذه الاتفاقية بتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسؤولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمى من مساعدات للفتة المستهدفة .

(٢-١) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمى :

القيمة	تكاليف الحكومة
جنيه مصرى ٦,٤٠٦,٩٠٠	- تكاليف إدارية والتكاليف ذات الصلة .
٩,٥٦٠,٠٠٠	- التكاليف المباشرة لأنشطة البرنامج القطرى (تمويل الأنشطة التنموية) .
جنيه مصرى ٣,٦٤٠,٠٠٠	- انتقالات محلية وتخزين وتداول .
جنيه مصرى ٢,٨٠٠,٠٠٠	- التكاليف المتعلقة بالأنشطة المدعومة للمشروع (التدريب والمتابعة والتقييم) .
جنيه مصرى ١,٥٩٦,٠٠٠	- تجهيزات المواد والمعدات .
جنيه مصرى ٢٤,٠٠٢,٩٠٠	الإجمالى
دولاراً أمريكياً ٤,٢١٨,٤٣٦	

(٣-١) تفوض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بتنفيذ المشروع كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتعيين مشرف عام يعمل كحلقة اتصال فيما يتعلق بتفاصيل خطة العمليات .

(٤-١) يرأس مدير تنفيذى دائم الوحدة المسئولة عن الإدارة التنفيذية للمشروع داخل إطار وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي حيث يتولى تنفيذ أنشطة المشروع تحت إشراف وتوجيه المشرف العام كما يكون مسئولاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وبرنامج الأغذية العالمي ، تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع التابعة لوزارة الزراعة بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتسهيلات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع لأهدافه التنموية .

(٥-١) لمدير المشروع وهيئة موظفيه التفويض الكامل في التنسيق مع المحافظات ، والمجالس المحلية والوزارات المعنية الأخرى (مثل وزارة الصحة ، وزارة التعليم ، وزارة التضامن الاجتماعي) لتحقيق المدخلات الفنية المطلوبة ، بالإضافة إلى الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم في مجالات التسويق والتدريب والإرشاد .

(٦-١) تُشكل لجنة إشرافية على مستوى المحافظة لتتولى المسئوليات التالية :

التصديق على قائمة بمجموعات منتفعي المشروع .

الاتصال مع المسئولين بالمنطقة والمنظمات المجتمعية أثناء الإعداد والتنفيذ لخطة عمليات تنمية المجتمع وذلك بهدف إعداد ومراجعة تلك الخطط في ضوء أهداف المشروع والموارد المتاحة وعمل متابعة دورية أثناء التنفيذ .

التنسيق بين الجهات المانحة التي تعمل في نفس المجال بغرض توحيد أهدافهم ولضمان أن موارد الجهات المانحة المختلفة قد تم استخدامها بصورة متكاملة لتحقيق أفضل دعم للمجموعات المستفيدة .

تعبئة المساهمات المالية والعينية من مصادر التمويل داخل المحافظة لدعم المشروع ولتحقيق التكامل بين تلك المساهمات ومساعدات البرنامج والحكومة .

٢ - ترتيبات التنفيذ لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام ورئيس مجلس الإدارة ومدير المشروع بالتأكيد على اتخاذ ما يلي قبل البدء فى تنفيذ المشروع :

- (أ) يقوم المحافظ بتشكيل لجنة إشرافية على مستوى المحافظة .
- (ب) إعداد خطة عمل وفقاً لخطة البرنامج القطرى مع مراعاة النتائج التى تم التوصل إليها مسبقاً بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمى باستخدام منهج المشاركة أثناء الإعداد لهذا المشروع (انظر ملحق ٣) مع تعديل خطة العمل سنوياً فى ضوء تقدم سير العمل والتحديات التى تواجه تنفيذ المشروع .
- (ج) إعداد خطة عمليات للأنشطة التنموية بدعم من المشروع والبرنامج واللجنة الإشرافية ، عمل قائمة بأسماء المنتفعين من مساعدات برنامج الأغذية العالمى وتقديمها للبرنامج وإصدار بطاقات صرف المعونة الغذائية لهم .
- (د) فتح حساب خاص للمشروع كل ٢, ٧ فيما أقل .
- (هـ) يتم تحديد مخازن ملائمة (يتم شراؤها أو تأجيرها) بحيث تكون مهيأة لتخزين المعونة .

٣ - استلام ونقل ملكية السلع :

- (١-٣) تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الأغذية العالمى ، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل فى حالة نقل السلع من المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء . وفقاً لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمى فإن الشركة الناقلة تتحمل مسؤولية تأمين المواد الغذائية حتى يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل .
- (٢-٣) أما فى حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسية فإن مسؤولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب . أما فى حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسؤولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل عن طريق ونش التفريغ .
- (٣-٣) تسرى أحكام البنود سالفة الذكر على المواد غير الغذائية .

٤ - استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام:

(٤-١) فى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤-٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانى بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والفرز وما يماثلها من رسوم الموانى المشابهة .

(٤-٣) فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب ، يقوم برنامج الأغذية العالمى بسدادها وتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضاً بسدادها لبرنامج الأغذية العالمى لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى فإن أية امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة ، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ / مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى حساب مجمع المدخرات .

(٤-٤) فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

(٤-٥) فى حالة قيام برنامج الأغذية العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالسداد الفورى للغرامات .

٥ - الإشراف على السلع والتعويضات:

(٥-١) تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

(٢-٥) على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابة عن الحكومة وبناء على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

(٣-٥) بدون الإخلال بمصطلح «نقل الملكية» فإنه فى حالة تعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمى الحق بناءً على رغبته وحده فى رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

(٤-٥) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمى فيما يتعلق بالشكل الإدارى للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

(٥-٥) فيما يتعلق بالسلع التى يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمى باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفى حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتى سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة فى بوليصة الشحن ، يقوم البرنامج بالتحرى عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة - وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتى تتولى فى ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب . أما فى حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء ، تكون مسئولية الحكومة فى هذه الحالة هى التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً فى ميناء الاستلام المحدد .

(٥-٦) بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو ما شابه ذلك تحمل عبارة «F.C.L» أى «حمولة كاملة» فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفرغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفرغ ولا بد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمى أثناء عمليات التفرغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفرغ فتعتبر خسائر ما قبل التفرغ أى تدخل ضمن مسئولية البرنامج ، حيث ما زال مالكا للشحنة . وإذا حدث أى تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفرغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفرغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفرغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفرغ أى تقع ضمن مسئولية الحكومة بمعنى أنها حدث بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة ، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفرغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع - وهو إجراء قد يتلامم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفرغ الحاويات وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

٦ - الانتفاع من السلع :

(٦-١) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمى إلى ميناء الوصول وبعد الانتهاء من إجراءات التخليص الجمركى بالميناء يتم تخزين المعونة الغذائية فى المخازن المركزية ويتم توزيعها بموافقة البرنامج بواقع ربع سنوى إما فى المخازن المحلية أو فى أماكن أخرى قريبة من المجتمعات المستفيدة من أنشطة المشروع .

(٦-٢) يتسلم المنتفعين الحصة الغذائية عن الفترة التى يكون مسجلاً فيها بانتفاعه من أنشطة المشروع ويتم تقديم المعونة لكل مجتمع لمدة لا تزيد عن سنتين حيث تشير خطة العمليات أن مدة اشتراك المنتفعين فى أنشطة المشروع قد تقل عن عامين .

(٣-٦) يتم إخبار المنتفعين بمواعيد توزيع المعونة عند وصولها إلى مخازن التوزيع الفرعية ويتسلم المنتفعين المعونة عند تقديمهم لبطاقات صرف المعونة وبالنسبة للمتزوجين يتم إصدار البطاقة باسم عائل الأسرة وزوجته/زوجها . ويتميز هذا النظام بإتاحة الفرصة لزوج/زوجة عائل الأسرة باستلام المعونة في حالة غيابه وإذا كانت المرأة هي عائل الأسرة يتم إصدار البطاقة باسم أحد من أفراد أسرتها تقوم هي باختياره ، تشتمل بطاقة صرف المعونة على البيانات الأساسية للمنتفع مثل : الاسم بالكامل كما هو مدون بالبطاقة الشخصية أو شهادة الميلاد والنوع وعنوان المنتفع ... إلخ ، وهذه البيانات تساعد على تسهيل أعمال فريق المتابعة بالمشروع والبرنامج .

(٤-٦) تقوم إدارة المشروع ممثلة في المدير التنفيذي للمشروع بالتعاون مع الهيئات العامة والمحلية باتخاذ إجراءات صارمة لضمان سلامة المعونة الغذائية حتى تصل إلى المنتفعين وأيضاً للتحكم في عمليات التوزيع ومنع أى مخالفات فى قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث ذلك سيقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطرى للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك .

(٥-٦) بدون الإخلال بمصطلح «نقل الملكية» فإن برنامج الأغذية العالمى له كامل الحق فى البحث مع الحكومة فى إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة فى حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية وسوف يتم استبدال هذه السلع المستخدمة فى الإعانة فى حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه بين كل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة ... بالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية ستكون على نفقة برنامج الأغذية العالمى .

٧- مدخرات المشروع :

(٧-١) تساهم الحكومة بمبلغ ٣٠ جنيهاً مصرياً لكل أسرة مستوطنة شهرياً على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة في صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالى ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى بصندوق المدخرات بالإضافة إلى المدخرات المتراكمة من مساهمات الحكومة فى الفترة السابقة لهذا الاتفاق ويتم إيداع مساهمات الحكومة فى حساب فى بنك حكومى ويتولى كل من المشرف العام والمدير التنفيذى للمشروع مسئولية الإدارة المالية للمشروع بما يشمل ميزانية المشروع وحسابات جميع المعاملات المالية .

(٧-٢) ولن يتم بموجب هذه الاتفاقية بيع المعونة الغذائية للمتفعين وسوف تضمن الحكومة أن المتفعين لن يُطالبوا بأية مدفوعات أخرى ، كما يتم فتح حساب منفصل خاص بالأموال الناجمة عن بيع الفوارغ وأيضاً أموال التشغيل الناجمة عن بيع المواد الغذائية والفوارغ الخاصة بالمشروعات السابقة وفقاً للحسابات الواردة بتقارير المراجعة ، ويتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بهذا الحساب فى الدفاتر المالية ببرنامج الأغذية العالمى كما هو منصوص عليه فى المادة (٢) فقرة (٣ و ١٠٣) يُدير البرنامج هذا الحساب حيث يتولى المدير القطرى مسئولية الإدارة المالية والميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية الخاصة به ، وذلك وفقاً للمنشور رقم ١٥ الذى صدر عن البرنامج عام ٢٠٠٦

(٧-٣) تتولى لجنة صندوق المدخرات مسئولية عن تخصيص واستخدام الحساب الحكومى وحساب الفوارغ على أن يكون المدير القطرى أو نائبه أعضاء فى تلك اللجنة .

(٧-٤) يتولى البرنامج وإدارة المشروع عمل متابعة منتظمة لمصروفات المشروع وتقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير مالى سنوى مفصل بمصروفات المشروع وخاصة الدعم المقدم على مستوى القرية ويُقدم هذا التقرير للجنة الفنية والمكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى .

(٧-٥) نظراً لأهمية نشاطى الزراعة والثروة الحيوانية للمنتفع حيث إنهما من أهم مصادر زيادة دخل المزارع فإن مدخرات المشروع سيتم توزيعها كالتى :

تخصص (٣٥ ٪) من مدخرات المشروع للتدريب النظرى والميدانى والإرشاد الزراعى والدعم الفنى للمزارعين والتعاونيات والجمعيات الزراعية .

يتم تخصيص (٣٠ ٪) من مدخرات المشروع على المعدات أو الأصول المادية اللازمة لدعم فقراء المزارعين من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة .

يتم تخصيص (٢٠ ٪) من مدخرات المشروع لتمويل نشاط الثروة الحيوانية .

يتم تخصيص (١٠ ٪) لدعم أنشطة توجه لدعم تمكين المرأة .

يتم تخصيص (٥ ٪) من مدخرات المشروع للارتقاء بمستوى أداء موظفى المشروع من خلال تلقى الدورات التدريبية .

يتم تخصيص (٥ ٪) من مدخرات المشروع لدعم الأصول والمعدات اللازمة لإدارة المشروع .

(٧-٦) وبالرغم من ذلك ، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ستتخذ منهجاً أكثر مرونة فى تحديد النسب المخصصة للبنود المختلفة بناءً على الاحتياج الفعلى .

(٧-٧) تلتزم الحكومة بتقديم الميزانية السنوية إلى مكتب البرنامج وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من مراجع قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج . كما تتم هذه المراجعة الحسابية بناءً على المعايير الدولية المطبقة على الأنظمة المالية لبرنامج الأغذية العالمى بموجب خطة العمليات رقم ٠٠٢/٩٥ . أو أية تعديلات تطرأ عليها والتي يقوم المكتب القطرى برفعها للمشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى . وتكون المراجعة المالية عن الفترة المالية من يناير حتى ديسمبر من كل عام ويلزم تقديم نتائج التقرير قبل ٣١ مارس من السنة التالية . يشير مصطلح «بانتها» السابق ذكره إلى انتهاء مدة تقديم المعاونة الغذائية من قبل برنامج الأغذية العالمى للمشروع .

٨ - الاستعداد لبدء العمل :

(٨-١) لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقى المساعدات بما فى ذلك فتح حساب مستقل فى البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ... تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمى كتابياً بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة فى البند الثالث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المنتفعين وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها .

(٨-٢) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة فى البند (٦-١) المشار إليه آنفاً فى أسرع وقت ممكن ويفهم ضمناً أن برنامج الأغذية العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل فى مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك فى حالة إخفاق الحكومة فى تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحته الحكومة قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة .

٩ - اللوائح والقوانين :

(٩-١) تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء فى التنفيذ .

١٠ - تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

(١٠-١) ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمى ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمى وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك لموظفيه ومستشاريه .

(١٠-٢) تعتبر الحكومة مسئولة عن التعامل مع أى متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمى أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك فى حالة وجود أى مطالبات أو ديون ناجمة عن العمل فى هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التى تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى ، على أن تكون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص .

(١٠-٣) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامه ببرنامج الأغذية العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمى وتوزيعها .

١١ - الترتيبات اللازمة لمتابعة تنفيذ المشروع والتقييم:

(١١-١) تلتزم الحكومة بالتعاون مع المكتب القطرى بإعداد نظام دورى لعمل التقارير والمتابعة والتقييم كما يلى :

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة وآثار المشروع وتوفير أية مساعدات خارجية غير غذائية أخرى تتصل ببنود المشروع ... وإذا لم يتم الاتفاق على شروط خاصة غير ذلك عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يوردها برنامج الأغذية العالمى بشكل منفصل عن الموارد الأخرى للمشروع .

(١١-٢) سوف تقدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن استلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى متضمنًا معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبياناتاً بالمخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية كل تقرير ، كما يتضمن التقرير الربع سنوى بيانات عن تقدم أداء المشروع والمشكلات التى تواجه المشروع والتوصيات المقترحة ، وسوف يتم الاتفاق بين الطرفين على صيغة التقرير الربع سنوى كما هو موضح بالملحق رقم (١) .

١٢ - استمرار تحقيق هدف المشروع :

يعتبر هذا المشروع هو آخر نشاط تنموى للبرنامج فى مصر وتلتزم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتقديم الدعم اللازم لدمج منتفعى برنامج الأغذية العالمى فى المساعدات الحكومية التى تقدم للمزارعين وسوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمى من تقديم مساعداته للمشروع .

(المادة الرابعة)

شروط عامة

- ١ - تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل هذه الوثيقة .
- ٢ - تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى عليه .
- ٣ - يعتبر هذا المشروع منتهياً لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمى على المنتفعين .
- ٤ - لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمى وفى حالة حدوث أى تغيير هام فى تقدم سير المشروع يستدعى تغييراً فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أو كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الأغذية العالمى من خلال مكتب المدير القطرى حيث يتم التفاوض بشأن التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات .
- ٥ - فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه فإن للطرف الآخر الحق فى :

(أ) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابةً ، أو

(ب) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يوماً .

- ٦ - فى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأية سلعة مقدمة من برنامج الأغذية العالمى وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (٦) ، فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها .

- ٧ - بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمى المتبقية التى لم تستخدم فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه .
- ٨ - أى أموال ناجمة والتى لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى فى البرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى ... ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال . ويتم إيداع الأموال الناجمة التى لم يُنتفع بها حتى الآن فى صندوق مدخرات المشروع وفقاً للمادة III فقرة (٧) .
- ٩ - تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الأغذية العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه .
- وبناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على خطة العمليات هذه ...
- قدمت خطة العمليات هذه فى أربع نسخ باللغة الإنجليزية ،،،

القاهرة فى ١٠/٦/٢٠٠٧

مفوضاً عن برنامج الأغذية العالمى

التوقيع

مفوضاً عن حكومة جمهورية مصر العربية

التوقيع

الاسم / Bishow Parajuli

الوظيفة : المدير القطرى لبرنامج

الأغذية العالمى

الاسم: السيد/ أمين أباطة

الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

الملحق (١) إطار العمل والمخرجات :

المؤثرات	النتائج والمخرجات
النسبة المخصصة للفناء فقط من دخل الأسرة .	النتائج - مساعدة المجتمعات الريفية التي تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية والتي ستسهم في زيادة مستويات الدخل لتلك المجتمعات من خلال الزراعة وتربية الطيران والأنشطة المعتمدة الأخرى .
عدد المجموعات القائمة على تنفيذ خطط عمليات المشروع .	مخرج ١ - تكوين المجتمعات الهادئة .
عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التي تم بناء القدرات والمهارات بها .	
عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفي المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة .	
عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب .	
٣٠٠ أسرة إضافية مستفيدة من إنشاء المساكن الجديدة في منطقة مصر الوسطى والعليا .	مخرج ٢ - خلق الأصول المادية .
عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية .	
نسبة المجتمعات المترفر لديها الخدمات الإرشادية المتطورة .	مخرج ٣ - اكتساب المتفهمين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعي وتربية الطيران والخدمات المعتمدة .
عدد السيدات المتفهمات اللائي تلقين التدريب في مجالات الزراعة ، تربية الطيران والأنشطة المعتمدة الأخرى .	
عدد المتفهمين الحاصلين على تروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد في مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الطيران والخدمات المعتمدة الأخرى .	
عدد المتفهمين المكتسبين للمخرجات الحياتية التي تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم .	مخرج ٤ - رفع الوعي لدى المتفهمين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتسكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .

الملاحق (٢)

ميزانية نشاط البرنامج القطري

فئة البرنامج : التنمية .

عنوان المشروع : تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة .

رقم المشروع : نشاط فرعى ٣ للبرنامج القطري (٢٠٠٧-٢٠١١) منطقة مصر الوسطى - العليا .

الدولة المتسلمة للمعونة : مصر .

مدة المشروع : ٤ سنوات .

عدد المنتفعين : ٧٠٠٠ أسرة توطين (٣٥٠٠٠ منتفع) .

تكاليف التنفيذ المباشرة :

السلع	الكمية (طن متري)	متوسط التكلفة (لكل طن) (بالدولار الأمريكي)	الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
دقيق القمح	١١,٤٩٨	٢٥٠	٢,٨٧٤,٣٧٥
عدس	١,٢٧٨	٤٥٠	٧٢٨,١٧٥
زيت نباتي	٧٦٧	٩٥٠	٥٧٤,٨٧٥
سكر	٥١١	٢٧٥	١٤٠,٥٢٥
ملح	١٢٨	٨٠	١٠,٢٢٠
إجمالي السلع	١٤,١٨٠		٤,٣٢٨,١٧٠
الانتقال الخارجي		١٢٨	١,٨١٥,٠٧٢
إجمالي تكاليف التنفيذ المباشرة		٦,١	٨٦,٥٠٠

السلع	الكمية (طن متري)	متوسط التكلفة (لكل طن) (بالدولار الأمريكي)	الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
تكاليف الدعم المباشر		٢٧	٣٨٢,٨٦٧
تكاليف الدعم غير المباشر (٧٪)			٤٦٢,٨٨٣
إجمالي تكاليف برنامج الأغذية العالمي			٧,٠٧٥,٤٩٢
تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكي)			
مصاريف إدارية			١,١٢٥,٩٩٣
دعم أنشطة التنمية			١,٦٨٠,١٤٠
انتقالات محلية ، تكاليف التخزين والتناول			٦٣٩,٧١٨
تكاليف تدريب العاملين والمتابعة والتقييم			٤٩٢,٠٩١
أدوات ومعدات			٢٨٠,٤٩٢
إجمالي تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكي)			٤,٢١٨,٤٣٤
إجمالي تكاليف المشروع			١١,٢٩٣,٩٢٦

الدولار الأمريكي = ٥,٦٩ جنيه مصري

الملحق (٣)

خطة العمليات السنوية

يتم إعداد خطة العمليات السنوية بناءً على النتائج المتوقعة والاستراتيجيات والميزانيات والشركاء المنفذين الذين تم تحديدهم فى خطة عمل البرنامج القطرى التى تعكس الإنجازات والدروس المستفادة من العام السابق . كما تقوم خطة العمليات بتحديد المدخلات المتعلقة بالنتائج والمخرجات و/أو الشركاء المنفذين (داخل إطار المشروعات) .

يجب أن تعكس المراجعة السنوية للبرنامج كافة بنود خطة العمل السنوية التى يجب ربطها بخطة المتابعة والتقييم المدرجة فى خطة عمليات البرنامج القطرى حيث تعتبر تلك الخطة هى حجر الأساس التى يبنى عليها تقارير تقدم سير العمل .

١ - ما هى خطة العمليات السنوية ؟

تعكس خطة العمليات السنوية التخطيط التفصيلى للأنشطة وتحدد ما سيتم إنجازه خلال هذه السنة لتحقيق نتيجة أو مجموعة من النتائج التى تم تحديدها فى خطة عمل البرنامج القطرى ، وتتضمن خطة العمليات السنوية ما يلى :

النتائج المتوقعة .

الأنشطة التى سيتم تنفيذها لتحقيق النتائج المتوقعة .

الإطار الزمنى لتنفيذ الأنشطة المخططة .

الجهات المسئولة عن تنفيذ الأنشطة .

المدخلات المتعلقة بكل نشاط .

يجب أن يؤدى اكتمال تنفيذ الأنشطة بمرور الوقت إلى تحقيق مخرجات البرنامج القطرى ، مما يسهم بدوره فى تحقيق نتائج خطة العمليات للبرنامج القطرى . وتحتوى خطة العمليات على الأساسيات التى تتطلبها المدخلات (الأموال النقدية ، الإمدادات ، العقود ، السفر والموظفين) ، كما تحتوى على أوجه صرف الأموال لتنفيذ الأنشطة المخططة .

٢ - من القائم على إعداد خطة العمليات السنوية ؟

يقوم كل من المكتب القطري والشريك المنفذ (الحكومة أو غيرها) بالمشاركة لإعداد خطة العمليات السنوية ويكون ذلك عادة في بداية أنشطة المشروع أو بعد مراجعة البرنامج السنوي للعام السابق . كما يتم إعداد خطة عمليات تفصيلية سنوياً بناءً على التوصيات والمناقشات التي تتم أثناء مراجعة البرنامج وبمجرد موافقة الشركاء على خطة العمليات المقترحة يتم التصديق عليها والانتهاؤها منها .

٣ - كيف يتم إعداد خطة العمليات السنوية ؟

تتضمن خطة العمليات السنوية ما يلي :

(أ) صفحة الغلاف - وهي تشير إلى نتائج إطار عمل مساعدات التنمية المقدمة

من الأمم المتحدة ، ونتائج البرنامج القطري ، ومخرجات البرنامج القطري ، كما تتضمن الجزء السردى ، وجدول يتضمن اسم المشروع والميزانية المدرجة ، وجدول بالميزانية التقديرية.

جميع هذه البنود ثابتة باستثناء بند تحديث الموارد (إذا لزم الأمر) ، ومدة عمل المشروع . يقوم كل من الشريك المنفذ والوكالة بتوقيع صفحة الغلاف .

(ب) تتم صياغة خطة العمل السنوية في شكل جدول يشتمل على ما يلي :

النتائج المتوقعة للبرنامج القطري : حيث من المتوقع أن يساهم المشروع بتلك النتائج

كما ورد بخطة عمليات البرنامج القطري .

يجب إدراج كل الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بكل مخرج من مخرجات البرنامج

القطري (سواء كانت ممولة أو غير ممولة) بما يشمل أنشطة المتابعة والتقييم ، متضمنة عمليات التقييم والمتابعة الميدانية وزيارات وحدة الدعم الفني ، وعمليات المراجعة الحسابية بالإضافة إلى وسائل المتابعة الأخرى المرفقة .

توافر العناصر التالية لكل نشاط :

- الإطار الزمني .

الجهة المسئولة عن التنفيذ .

مصدر التمويل .

وصف الميزانية .

قيمة الميزانية .

في حال وجود أكثر من شريك منفذ مسئول عن النشاط ، يتم إدراجهم بالقائمة مع ما يقابلها من المدخلات / بند الميزانية وقيمتها وتوقيع خطة العمليات السنوية .

البند (٣)

تأمين سبل الحياة وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة مصر الوسطى - العليا

خطة العمليات السنوية

البلد : مصر

نتيجة (٢) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١ ، يتم خفض نسبة البطالة ونقص العمالة والقضاء على العمالة السيئة للأطفال .

نتيجة (٣) لمساعدات التنمية المقدمة من الأمم المتحدة :

بحلول عام ٢٠١١ ، يتم تقليل التفاوت القائم فى مجال التنمية البشرية الإقليمية ، متضمنًا تضيق الفجوة بين الجنسين وتحسين خدمات الحفاظ على البيئة .

النتائج المتوقعة للبرنامج القطرى :

زيادة مستويات الدخل للمجتمعات الريفية التى تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائى وذلك عن طريق خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .

المخرجات المتوقعة :

مخرج ١ - تمكين المجتمعات الهاشة .

مخرج ٢ - خلق الأصول المادية .

مخرج ٣ - اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .

مخرج ٤ - رفع الوعى لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .

الشريك المنفذ : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى .

الشركاء الآخرون : محافظتا أسيوط وسوهاج .

يعرض المشروع أفضل الممارسات لزيادة دخل الأسر الهاشية من خلال أنشطة الزراعة وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى . يُنفذ المشروع بالتعاون بين كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومحافظة أسىوط وسوهاج وكذلك المؤسسات المجتمعية المحلية . ويقدم المشروع المساعدات لعدد ٢٠٠٠ أسرة فقيرة على الأقل على مدى أربع سنوات . ويتضمن المشروع أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب الخاصة بالتدريب على الزراعة وتربية الحيوان ؛ بناء قدرات موظفى الإرشاد ؛ تحسين الخدمات الإرشادية ؛ إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل وصناديق الثروة الحيوانية ومراكز التسويق . وقد تم تصميم هذا المشروع بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المجتمعات المحلية المنتفعة فى صعيد مصر . وفى إطار عمل المشروع المتفق عليه ، يتم إدراج بعض الأنشطة تفصيلياً بخطة العمليات التى يقوم بوضعها قادة المجتمعات المحلية وتعرضها اللجنة الإشرافية على مستوى المحافظات . (مزيد من التفاصيل ملحقة بملخص الأنشطة للبند (٣) للبرنامج القطرى) .

الميزانية التقديرية سنوياً لجمهورية مصر العربية :

الميزانية السنوية لجمهورية مصر العربية :
يتم تحديدها بناء على موافقة مصر على ميزانية
هذا العام

مدة البرنامج : ٢٠٠٧-٢٠١٠

البند (٣) للبرنامج : إنشاء الأصول الثابتة

عنوان المشروع : تأمين سبل العيش وخلق

أصول ثابتة للمجتمعات

الفقيرة بمنطقة مصر

الوسطى - العليا

رمز الميزانية :

المدة الزمنية : أربع سنوات

وافق عليه (الشريك المنفذ) :

وافق عليه (برنامج الاغذية العالمى) :

خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٧

الميزانية المقررة		الجهة المشتركة	الإطار الزمني				الأنشطة المخططة	المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج التطويري والمقررات والأهداف السنوية
بالملايين	وصف الميزانية		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
		<ul style="list-style-type: none"> - برنامج الأغذية العالمي - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - جمعيات تنمية المجتمع - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي 			X		<ul style="list-style-type: none"> - تحديد مناطق عمل المشروع عن طريق : <ul style="list-style-type: none"> ١ - القيام بعمل مسح لمستوى المعرفة وتحليل مواقع الهشاشة على الخريطة . ٢ - عمل الزيارات الميدانية لتحديد المستوى التنموي للأنشطة المقترحة . - عمل المسوح اللازمة لتحديد الموارد وموضوعات التنمية الأساسية . - إعداد خطط العمليات بالمشاركة مع منظمة أهداف المشروع ، الأنشطة ، الإطار الزمني ، المدخلات ، المخرجات ، وعدد المتفعلين المشاركين بكل نشاط . - تقييم قدرة المؤسسات المجتمعية المحلية على المشاركة في تنفيذ أنشطة المشروع وعمل تقديم احتياجات للمجتمعات لبناء قدراتهم . - إعداد الترتيبات اللوجستية للسلع الغذائية . - إعداد قائمة بالمتفهمين وأصدار البطاقات التمريرية لهم . 	<ul style="list-style-type: none"> نتيجة ١ : الأنشطة جاهزة لبدء التنفيذ

الميزانية المقررة	بالدولار	وصف الميزانية	مصدر التمويل	الجهة المستفيدة	الإطار الزمني				الأنشطة المخططة	المخرجات المتوقعة
					الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
				<ul style="list-style-type: none"> - الجمعيات التعاونية الزراعية - السلطات المحلية 					<ul style="list-style-type: none"> - قائمة بجميع الأنشطة التي تنفذ خلال السنة - مضمونة أعمال المتابعة والتقييم 	<ul style="list-style-type: none"> 1- مخرج تكوين المجتمعات الهادئة والورشات والأهاف السنوية
				<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - السلطات المحلية - برنامج الأغذية العالمي 		X			<ul style="list-style-type: none"> - تهيئة المجتمعات ومشاركتهم في تنفيذ أنشطة المشروع . - تنفيذ أنشطة بناء القدرات والمهارات للورشات المجتمعية المحلية . 	<ul style="list-style-type: none"> 1- مؤشر عدد الورشات المجتمعية المحلية التي تم بناء القدرات والمهارات بها . 1-3 مؤشر عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفي المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تهيئة المجتمع بالمشاركة .
				<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - برنامج الأغذية العالمي 	X				<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء المزارع الإرشادية والمشاتل الزراعية لتكوين جبهة «مراكز للتأمين» بالمنطقة . - إدخال برامج متقدمة ومتكاملة لتربية الميراثان . 	<ul style="list-style-type: none"> 2- مخرج خلق الأصول المادية .
				<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الجمعيات التعاونية الزراعية - المحافظة - برنامج الأغذية العالمي 	X				<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء مراكز تسويق تجريبية لإمداد المزارعين بالكيات التسويق وتوزيع دروات تدريبية على معاملات ما بعد الحصاد والمشروعات الصغيرة لتصنيع النفا . 	<ul style="list-style-type: none"> 2-1 مؤشر عدد المجتمعات الهادئة المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية والميراثية.

الميزانية المقررة			الجهة المشمولة	الإطار الزمني				الأنشطة المخططة	المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج النظري والمقررات والأهداف السفوية
بالدولار	وصف الميزانية	مصدر التمويل		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
								<p>تأنيمة بجميع الأنشطة التي تنفذ خلال السنة مستعمدة أموال المتابعة والتقييم</p>	
				X				<p>تحسين مهارات خبراء الإرشاد الزراعي من خلال تدريبهم بالتدريب النظري والعمل .</p>	<p>مصحح ٣ : حصول المتدربين على المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعي وتربية الطيور والخدمات المعاونة .</p>
				X				<p>تنظيم زيارات تبادل الخبرات تحت ما يعرف بنشاط « من مزرعة إلى مزرعة » لتحسين مهارات المتدربين وإطلاعهم على أحدث التقنيات الفنية .</p>	<p>مؤشر ٣-١ : نسبة المجتمعات المتوفرة لديها الخدمات الإرشادية المتطورة .</p>
				X				<p>الاستعانة بخبراء إرشاد زراعي مؤهلين لخدمة المتدربين لزيادة الدخل من خلال أنشطة الزراعة وتربية الطيور .</p>	<p>مؤشر ٣-٢ : عدد المتدربين الحاصلين على خدمات التمويل لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد .</p>
				X				<p>وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - برنامج الأغذية العالمي - الجهات المانحة الأخرى التابعة للأمم المتحدة</p>	
								<p>وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - جمعيات تنمية المجتمع - مؤسسات القروض الصغيرة</p>	

الميزانية المقررة			الجهة المشمولة	الإطار الزمني				الأنشطة المخططة	المخرجات المتوقعة لأنشطة البرنامج التطري والمؤشرات والأهداف السفوية
بالملايين	وصف الميزانية	مصدر التمويل		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
								قائمة بجميع الأنشطة التي تنفذ خلال السنة مستخدمة أعمال المتابعة والتقييم	
			- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - هيئة محو الأمية للكبار	X				توفير التدريب على المهارات الحياتية اللازمة مثل محو الأمية والأمية الرقمية وطرق الاتصال ... إلخ .	مخرج ٤ : عدد المتفهمين المكتسبين للخبرات الحياتية التي تكتسبهم من تحسين مستوى معيشتهم .
								عمل دورات تدريبية لتنمية مهارات السيدات على الصناعات اليدوية .	مؤشر ٤-١ : نسبة المتفهمين المشاركين في أعمال التدريب على المهارات الحياتية والتوعية الصحية والغذائية .
			- المعهد القومي للتغذية - برنامج الأغذية العالمي - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	X	X	X	X	تنظيم حملات توعية صحية وغذائية .	

خطة العمل السنوية

السنة :

مكون البرنامج القطري
الشريك المنفذ

تقديم سير العمل لتحقيق النتائج المترتبة	النتائج النتائج الناجمة عن كل نشاط	النتائج قائمة بالنتائج الفعلية للأنشطة المنفذة	الأنشطة المخططة قائمة بجميع الأنشطة التي تنفذ خلال السنة مضمنة أعمال المتابعة والتقييم	المخرجات المترتبة لأنشطة البرنامج القطري والتوترات والأهداف السنوية
				مخرج ١ : مؤشر ١-١ : (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام)
				مؤشر ٢-١ : (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام)
				مؤشر ٣-١ : (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام)
				مخرج ٢ : مؤشر ١-١ : (الهدف المتوقع تحقيقه خلال العام)